

Distr.: General
7 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيان إستونيا بشأن الإحاطة السنوية التي يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) إلى مجلس الأمن، الذي أُعد وفقاً للفقرة 2 من قرار المجلس
2325 (2016) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسون

الممثل الدائم لإستونيا

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 5 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أتقدم بالشكر للسفير ديان تريانسياه دجاني على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاهرة بالمعلومات، وأثني عليه وعلى فريقه لقيادته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). وأؤكد له أن بإمكانه أن يعوّل على دعم إستونيا في تعزيز التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004).

والقرار 1540 (2004) يظل من أهم الصكوك المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد تبيّنت على مر السنين أهميته في زيادة الوعي بالمخاطر ومواطن الضعف ذات الصلة وفي مساعدة الدول على زيادة قدرتها على الحد منها. ولا يزال خطر حصول الإرهابيين أو غيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل حقيقياً. وما استخدمت الدولة الإسلامية في العراق والشام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والعراق إلا تذكير حديث بذلك. وفي هذا السياق، من المهم تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو المعدات اللازمة لإنتاجها.

ويتوقف التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004) إلى حد كبير على وجود ما يلائم من أنظمة وأطر وآليات رقابة وطنية وعلى إنفاذها. ويشمل ذلك عدة أمور منها وضع ضوابط فعالة لنظم إيصال أسلحة الدمار الشامل، ومنع تمويل المعاملات غير المشروعة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ومراقبة مجالات البحث والتطوير البيولوجيين. وقد ذكر السفير دجاني في إحاطته خطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ. ونتفق مع الرئيس على أن خطط العمل أدوات مفيدة في الوقوف على الثغرات ومواطن الضعف في الأنظمة وآليات المراقبة حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة والملائمة. ونشجع الدول على مواصلة تقديم خطط عملها الوطنية للتنفيذ وتبادل أفضل ممارساتها.

وفي هذا السياق، من المشجّع أيضاً أن نرى أن عدد الدول التي قدمت تقاريرها الأولى إلى اللجنة قد بلغ 184 دولة. ونرحب بالإضافة الأخيرة التي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر سليمان. ونشجع الدول التي لم تقدم تقاريرها بعدُ على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

ويمكن زيادة تحسين التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004) عن طريق تدابير المساعدة والتعاون. ونرحب بالعمل الذي تقوم به اللجنة في تيسير تقديم المساعدة من خلال مطابقة طلبات الدول مع عروض المساعدة المقدمة من دول أخرى أو من منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية. ونرحب أيضاً بالمشاركة والتعاون النشطين مع المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومع المجتمع المدني والقطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية. وتقدم مؤتمرات عملية فيسبادن التي تعقد كل سنتين مثلاً جيداً على الكيفية التي يمكن بها لإشراك القطاع الخاص أن يتيح الدعم في تحديد التدابير الرامية إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وهذه السنة سنة مهمة للجنة. ذلك أنها تجري، قبل تجديد ولايتها في نيسان/أبريل 2021، استعراضاً شاملاً لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004). وعلى الرغم من كون أجزاء من الاجتماعات والمناسبات المتعلقة بعملية الاستعراض قد أُرجئت في ظل ظروف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإننا نرى أن من

الضروري أن تتمكن جميع الدول المهتمة من الإسهام في العملية والمشاركة فيها مشاركة مجدية. وإستونيا على استعداد لكفالة أن تكون العملية شاملة ومستفيضة وفعالة وأن تأخذ في الاعتبار الطبيعة المتطورة لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، أود أيضا أن أشكر فريق الخبراء التابع للجنة على تفانيه في العمل وعلى مهنيته. فخبيرات أعضائه ومعارفهم تقدم دعما كبيرا لعمل اللجنة.
